

معالي السيد ناصر بن ثاني الهاملي – وزير الموارد البشرية والتوطين بدولة  
الإمارات العربية المتحدة

معالي السيد هارن فرنال دو – وزير الاتصالات والتوظيف الخارجي والرياضة  
بجمهورية سيريلانكا الديمقراطية الاشتراكية

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ان أشارك اليوم معكم في افتتاح اعمال اللقاء التشاوري الخامس  
لحوار أبو ظبي الذي تستضيفه دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة والتي كانت  
مركز انطلاق هذا اللقاء في العام 2008.

واسمحوا لي ان أعرب عن فخري واعتزازي بما استطعنا تحقيقه من  
إنجازات منذ لقائنا الأول في مختلف المجالات، حيث نجحت دولنا في إرساء قواعد  
ثابتة للتعاون فيما بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة بما يخدم تحقيق الأهداف  
التنموية لبلداننا من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء وتبادل الخبرات فيما  
بينها في شتى المجالات المرتبطة بعالم العمل.

السيدات والسادة

يزخر جدول اعمال اجتماعنا هذا بالعديد من المواضيع الهامة التي ستساهم بمشيئة  
الله في دعم مسيرة عملنا المشترك، حيث سنتطرق نقاشاتنا بالحديث عن مستقبل  
العمل، الذي نطمح جميعنا لجعله مستقبلاً مشرقاً مزدهراً لكافة أطراف الإنتاج دون

استثناء، ولن يأتي ذلك إلا من خلال تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء حول مختلف القضايا المرتبطة بسوق العمل وانتقال العمالة.

ومن هذا المنطلق، دأبت دولة الكويت على فتح كافة قنوات التواصل والتعاون مع الدول الشقيقة و الصديقة في مجال رسم سياسات استقدام العمالة الوافدة الماهرة، حيث قمنا بتوقيع 20 مذكرة تفاهم مع الدول المرسله للعمالة للتعاون في مجال تبادل الايدي العاملة، بهدف الاتفاق على الآليات الكفيلة بوضع أنظمة استقدام سديدة تضمن حقوق طرفي علاقة العمل من اجل توفير بيئة عمل مناسبة في ظل القوانين الوطنية المعمول بها و الاتفاقيات الدولية المصدق عليها، فضلاً عن مساهمة اللجان المشتركة المشكله بموجب هذه المذكرات في تطوير أليات استقدام العمالة و حل المشاكل التي قد تطرأ و ذلك من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقدها هذه اللجان. ولم تغفل حكومة دولة الكويت عن أهمية توثيق المهارات واعتمادها كركن أساسي من أركان عملية الاستقدام.

حيث انتهت الهيئة العامة للقوى العاملة من اعتماد المعايير المهنية لما يقارب (256) مهنة.

كما قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بتطبيق الاختبارات المهنية لمجموعة من المهن مثل المهندسين والمعلمين، وستستمر بتطبيق هذه الاختبارات على المهن الأخرى المتبقية بصورة تدريجية حسب الخطة الإنمائية.

السيدات والسادة:

في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، أصبح لزاماً علينا مواكبة هذه التطور المتسارع بإدخال التكنولوجيا في العمل وتحويل الخدمات التي تقدمها الهيئة العامة للقوى العاملة بدولة الكويت لكل من العمال وأصحاب العمل إلى خدمات الكترونية يتم تقديمها من خلال موقع الهيئة الإلكتروني.

فمنذ يناير 2018 بدأت الهيئة العامة للقوى العاملة تقديم خدمات الكترونية للعمالة بجميع فئاتها والمسجلة لدى الهيئة العامة للقوى العاملة والتي تمكنهم من تقديم معاملاتهم الكترونياً والخاصة بتقديم الشكاوي العمالية ومتابعة الشكاوي والاستفسار عن بلاغات التغيب المقدمة وذلك بهدف حماية حقوق العاملين في القطاع الأهلي وحرص الهيئة العامة للقوى العاملة على أدائهم لالتزاماتهم تجاه أصحاب العمل في إطار القوانين والقرارات واللوائح المنظمة للعلاقة العمالية، كما تقدم خدمات الكترونية تمكن العاملين في القطاع الأهلي استخراج نسخة من المستندات التي من شأنها إثبات العلاقة العمالية كما يمكن للعاملين في القطاع الأهلي تسجيل شكاوي المنازعات العمالية ومنازعات تصاريح العمل ومتابعة سير الشكاوي وبالتوازي لصاحب العمل يمكن تسجيل بلاغات التغيب ومتابعة إجراءاتها من خلال " الخدمة العمالية" المقدمة لأصحاب العمل، فمن خلال الخدمات الإلكترونية من الممكن إخطار طرفي علاقة العمل بكل ما يستجد بخصوص المنازعة أو التغيب من خلال رسالة نصية تصل للطرفين.

السيدات والسادة

من أهم التطورات التشريعية في دولة الكويت كان صدور القرار رقم 614 لمجلس الوزراء الكويتي و الذي بموجبة تم نقل الاختصاصات بشؤون العمالة المنزلية

من وزارة الداخلية إلى الهيئة العامة للقوى العاملة و ذلك اعتباراً من 2019/4/1 و من ذلك التاريخ أصبحت جميع شؤون العمالة الوافدة المتواجدة في دولة الكويت العاملة في القطاع الأهلي و القطاع النفطي و قطاع العمالة المنزلية تحت مظلة الهيئة العامة للقوى العاملة، وبناء على ذلك تم استحداث إدارة تنظيم استقدام العمالة المنزلية كأحد إدارات قطاع حماية القوى العاملة، و خلال مدة وجيزة مارست هذه الإدارة مهامها سواء من حيث تلقيها لشكاوى العمال أو من حيث الحملات التفتيشية على مكاتب استقدام العمالة المنزلية .

حيث بلغ عدد الشكاوى العمالية التي تلقتها الإدارة عدد (257) تم تسوية (124) شكوى بطريقة ودية وأحيل المتبقي منها للقضاء.

ويأتي ذلك كله في إطار تطبيق قانون العمالة المنزلية رقم 2015/68 الذي اعطى بصدوره المزيد من الحماية القانونية والامتيازات للعمالة المنزلية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لدولة الامارات العربية المتحدة على حسن التنظيم وكرم الضيافة كما أتقدم بالشكر إلى جمهورية سيريلانكا الديمقراطية الاشتراكية على ترأسها الأعمال السابقة مع تمنياتي للجميع بالتوفيق والنجاح وفقكم الله وسدد على طريق الخير خطاكم.

و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.